الأمن الإنساني في منطقة الساحل: نحو بناء مقاربة تعددية متساندة لتفعيل منطق التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولاتية

أ/ صفية إدري
جامعة أم البواقي
idrisafia@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2017/07/17 تاريخ المراجعة: 2017/11/06 تاريخ القبول: 2017/11/20

ملخص:

تهدف هذه المقالة إلى إبراز أهمية تعزيز المنطق التشاركي بين الدولة والفواعل غير الدولاتية في مواجهة تهديدات الأمن الإنساني، وذلك بالتركيز على ضرورة توسيع مفهوم الأمن بعيدا عن أولوية الدولة في حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي، وإلقاء الضوء على جدلية أمن الدولة والأمن الإنساني في ظل تعرض الفرد لانتهاكات خطيرة تمس أمنه وحقوقه الأساسية حتى داخل حدود دولته، والبحث عن أحسن الطرق والآليات لدعم قدرات الدولة في حالة عجزها وهشاشة أدائها مثل حالة الهشاشة الأمنية في دول منطقة الساحل الإفريقي، والتي تمكن المجتمع الدولي من الوصول إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين في سياق أشمل.وباعتبار الأمن الإنساني مقاربة شاملة تستدعي استجابات تعاونية متعددة الفواعل فإن ذلك يدفعنا للتركيز على جدوى إشراك الفواعل غير الدولاتية بالنظر للمزايا النسبية التي تتمتع بها.ويخلص المقال إلى ضرورة الإبقاء على الدولة ودعم دورها في حماية الأمن الإنساني في سياق شبكة مؤسساتية متعاونة تدرج كل من الأفراد والفواعل غير الدولاتية وكذا الدول.

الكلمات المفتاحية: الأمن الإنساني، الفواعل غير الدولاتية، التمكين ، الدولة الفاشلة، التمكين

Abstract :

This article aims to highlight the importance of strengthening the cooperative logic between the state and non state actors in confronting

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

human security threats, focusing on the need to expand the concept of security beyond the prerogative of the state to defend itself from military threats,and shed light on The possibility that the security of the individual and the state need not coincide or that the state might be a threat to its citizens, i will discuss the best means and mechanisms for empowerment state capabilities as in the case of failed or weak states such as the African Sahel countries, and maintaining international peace and security in the broader context. as a comprehensive approach human security requires multiple actors and cooperative responses, this leads us to focus on the feasibility of the involvement of non state actors Considering its relative advantages. The study concludes by maintaining the support of the state and its role in the protection of human security in the context of an institutional network of collaborators included both individuals and non state actors, as well as states.

Key words: human security, non state actors, empowerment, failed state.

مقدمة:

تعكس السياسة العالمية فضاءا للتفاعل المستمر بين الدولة والفواعل غير الدولاتية، وذلك بالنظر إلى تزايد مستويات الاعتماد المتبادل وتسارع وتيرة العولمة، إلى جانب بروز تهديدات أمنية جديدة أصبحت قادرة على تجاوز حدود الدول والانفلات من رقابتها، كالإرهاب والإجرام المنظم، التلوث، الأوبئة، المتاجرة بالأسلحة والمخدرات وأشكال النزاع الجديدة.كل هذا طرح العديد من التساؤلات حول مقدرة الدولة منفردة على ضمان استقرارها وأمنها بالتركيز فقط على مبدأ تحصين حدودها وتقوية قدراتها العسكرية أو الاقتصادية، ومع بروز مفهوم الأمن الإنساني كمدخل جديد في الدراسات الأمنية، الذي عمق أهمية التوسع وإعادة النظر في مدركات الأمن، بحيث تم التحول من مفاهيم الأمن التقليدي الذي ينحصر فقط في الميدان العسكري إلى الأمن الإنساني الذي يشمل ويتأثر بكل القطاعات سواء الاقتصادية منها أو الاجتماعية أو حتى الثقافية، ويجسد أمن الإنسان ككائن حي يسعى إلى ضمان سلامته، تحقيق رفاهيته ورغباته المتزايدة والحفاظ على كرامته، فقد تنامت ضرورة تعزيزه وتوفير ضمانات لحماية الفرد حتى ضد دولته كمسؤولية لجميع الفواعل على

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الساحة الدولية، فإلى جانب الدولة يكتسي إشراك الفواعل غير الدولاتية أهمية بالغة في صيانة الأمن الإنساني بالنظر إلى تعاظم دورها ضمن تفاعلات السياسة العالمية سواء من حيث العدد وتنوع الأنشطة ودرجات التأثير الذي تمارسه في المجالات الحيوية المختلفة، كالتعليم، والصحة، ورعاية الطفولة، وحماية البيئة وغيرها من الخدمات والمنافع العامة.

سيتم من خلال هذه الدراسة تقفي مسار التحول عن الأمن الدولاتي نحو الأمن الإنساني وإلقاء الضوء على أهم التهديدات الأمنية في منطقة الساحل، والتحديات التي تواجه دولها بما يؤكد الحاجة إلى استجابات متعددة القطاعات تعزز المنطق التعاوني بين الدولة والفواعل غير الدولاتية .فما هو الدور الذي يمكن أن يناط بالفواعل غير الدولاتية إلى جانب مسؤولية الدولة من أجل توفير ضمانات أكثر لصيانة الأمن الإنساني؟

1- مقاربة الأمن الإنساني: تحديد أولويات جديدة بعيدا عن الدولة

بعد نهاية الحرب الباردة احتدم النقاش في حقل الدراسات الأمنية حول ضرورة توسيع مفهوم "الأمن" بعيدا عن أولوية الدولة في حماية حدودها الإقليمية، وصيانة سيادتها الوطنية في مواجهة أي تهديد خارجي كونها فاعلا وحدويا وعقلانيا.(1)

وعلى هذا الأساس ركز الأمن الإنساني انتقاداته على النظرية الواقعية المبنية على عقيدة مركزية الدولةstate-centric orthodoxy والدفاع العسكري عن الإقليم ضد التهديدات الخارجية في النقاط التالية:

❖ **الموضوع المرجعي**: تجمع أغلبية الكتابات حول الأمن الإنساني على وجود تركيز مبالغ فيه على أمن الدولة على حساب أمن ورفاه الأفراد، فانعدام الأمن الشخصي ونقص الحرية يمكن أن يكون سببا في تفسير النزاعات أو الحروب الأهلية التي تعد اليوم الشكل الغالب في النزاعات المسلحة.

❖ **القيم**: تشير مقاربة الأمن الإنساني على أنه هناك تأكيد أن السيادة والسلامة الإقليمية هما بمثابة القيم المركزية للنظرية الواقعية، فقد أضفى الواقعيون الجدد نوع من التجانس على الدول كجزء من المنظومة الدولية بغض النظر عن تاريخها،

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وظروفها الداخلية عن طريق التركيز المختزل على بنى النظام الدولي التي تؤثر على سلوك الدولة في حالة من الفوضى.(2)

❖**إدراك التهديد**: إضافة إلى وجهة نظر باري بوزان في تعميق النقاش حول الموضوعات المرجعية، اعتمد دعاة الأمن الإنساني في توسيع إدراك التهديدات التي اختزلها الواقعيون الجدد في النزاعات على التهديدات التي أشار إليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهي تهديدات موسعة تشمل الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، البيئي، المجتمعي والأمن السياسي .

❖ **وسائل الحماية**: أكد دعاة الأمن الإنساني أن بإمكانهم تحقيق مصالحهم من خلال فكرة القوة الناعمةsoft power في مقابل القوة العسكرية الصلبة، التعاون طويل المدى مقابل علاقات الشك والارتياب في ظل البيئة الفوضوية، والتدابير الوقائية في مقابل استخدام الإكراه .فبطريقة غير مباشرة انتقدوا القوة المفترضة التي منحها الواقعيون للقوة العسكرية، كما عبروا عن قلقهم من أن استخدام هذه الأخيرة يمكن أن يخفض مستوى أمن المواطنين وأمن البشرية ككل.(3)

ورغم انتشار مفهوم الأمن الإنساني واحتلاله صدارة النقاشات الدائرة بين الأكاديميين والساسة، إلا أنه بقي مفهوما غامضا وموضوع جدل واسع ما دفع بالباحثين إلى الانقسام في تقديم تعريف محدد له، بين المقاربة الواسعة التي تبنت تعريفا واسعا للأمن الإنساني ليتجاوز مجرد غياب النزاع ويشمل حقوق الإنسان، الحكم الراشد، الحصول على التعليم والرعاية الصحية وضمان حقوق الفرد في الحصول على الفرص والإمكانيات، والمقاربة الضيقة التي تبنت تعريفا ضيقا.

2-1 -خصائص الأمن الإنساني: تجاوز الاعتبار بين الدول المتقدمة والمتخلفة

بسبب ارتباطه بنوعية الحياة بعيدا عن مجرد البقاء، أي الوجود بكرامة حدد تقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية UNDP سنة 1994 أربع خصائص شمولية لمفهوم الأمن الإنساني:

●الأمن الإنساني "كوني"، يخص كل البشر في الأمم الغنية والفقيرة .فقد توحي طبيعة تهديدات الأمن الإنساني (البطالة المجاعة الفقر، الأوبئة ...) بأن هذا الأخير يخص دول الجنوب، لكن في الحقيقة يتعلق الأمر بالبشرية كافة.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

فالحق في التربية، في الصحة، في مياه الشرب، في بيئة صحية طبيعية، في العمل، في توزيع فوائد النمو (العدالة الاجتماعية) قضايا تخص كل العالم، وإن كانت أكثر حدة في البلدان النامية.

• تكامل مكوناته وترابطها، فلا ينبغي أن تكون هناك مفاضلة بينها، أو تهديدات ذات الأولوية حيث تتوقف كل واحدة منها على الأخرى، فلما يتعرض هذا الأمن للتهديد فإن كل الأمم معنية بذلك، لأن المجاعة، الأوبئة، الفقر، التلوث، تهريب المخدرات عبر الحدود، الإرهاب، الصراعات العرقية والتفكيك الاجتماعي ليست أحداثا منعزلة أو معزولة ومحصورة في حدود وطنية .فالأمن الإنساني يتضمن مقاربة شاملة تؤكد الحاجة إلى استجابات تعاونية متعددة القطاعات multi-sectoral تؤكد على الترابط بين كل من التهديدات والاستجابات عند التعاطي مع انعدام الأمن.[4]

وفي هذا الإطار يمكن الإشارة إلى مفهوم "الانكشاف المشترك - mutual vulnerability الذي *قدمه* جورج نيف Jeorge Nef، والمتعلق بترابط التهديدات الأمنية ذات الصلة بشكل منهجي، بحيث أن الاختلال في مجال معين ينتقل هيكليا وبشكل متتالي إلى نظم فرعية أخرى ويؤدي إلى حلقة مفرغة من الأسباب والآثار، فالأمن الإنساني يعد في الوقت نفسه المتغير التابع والمستقل، وبالتالي لا تنحصر تهديدات الأمن الإنساني فقط في المستوى الشخصي، المحلي أو الوطني، بل هي تهديدات عالمية تتجاوز الحدود الوطنية ونتائجها عابرة للحدود .

• الوقاية المبكرة هي أسهل وأقل تكلفة من التدخل اللاحق في صيانة الأمن الإنساني.

• الأمن الإنساني محوره الإنسان وهو يخص نوعية حياة البشر، كيف يعيشون في المجتمع وكيف يمارسون بحرية مختلف خياراتهم، فالأمن الإنساني يضع الفرد في مركز التحليلات، وذلك من خلال تحديد مجموعة واسعة من الظروف التي تهدد بقاءه ورفاهيته، وتحديد العتبة التي تكون فيها الحياة الإنسانية مهددة.[5]

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

2- هشاشة/فشل الدولة وضمان الأمن الإنساني: الأثر المرتد

مع تزايد الانتقادات المتصورة للمقاربة الأمنية التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة، وتسارع وتيرة العولمة عكس التحول البراديمي من الأمن الدولي والداخلي إلى أمن الأفراد أثرا بعيد المدى على الفواعل والمؤسسات في المستوى الداخلي.

فبين التأكيد على دور الدولة كفاعل أساسي لحماية مواطنيها من أجل تطوير قدرتهم على التكيف مع الظروف الصعبة، وبقاء الدولة المرجعية الأمنية المهيمنة حتى داخل سياق الأمن الإنساني، باعتبارها الفاعل الأكثر شرعية لتوفير الأمن التقليدي لأفرادها بسبب مزيج من القدرة، الإرادة، المعرفة والقبول في المحافل الدولية تعززت فكرة أن الأمن الإنساني ليس بديلا وإنما في النهاية هو مكمل لأمن الدولة.بحيث تم تسليط الضوء على إعادة ترتيب قدرات الدول وتحديد مسؤولياتها بالنظر إلى الأفراد الذين يعد أمنهم الإنساني في خطر، والتساؤل عن دور الأمن الإنساني في تعزيز أو تغيير طبيعة هذه المسؤوليات ليصبح أمن الدولة مكملا للأمن الإنساني، من جهة أخرى قد تكون الدولة معيقا للأمن الإنساني، ولا تعتبر شرطا كافيا مثل حالة الدول الفاشلة.(6)

وهو ما يمنح فضاءا أكبر لتعزيز مساهمات الفواعل غير الدولاتية مثل المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وتفعيل أدوارها في توفير شبكات الأمان الاجتماعي للأفراد، ضمان التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة، وضمان حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية.

2-1-مخرجات/ترتيبات مسؤولية الدولة في ضمان الأمن الإنساني:

تملك الدولة دورا أساسيا في توفير الأطر القانونية والسياسات الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تساعد على تقليص الفقر، والتخفيف من النزاعات، انتهاك حقوق الإنسان، جرائم الحرب، التعذيب، الإبادة الجماعية، الإرهاب واستدامة عمليات التنمية.

فمن منظور "التحرر من الخوف" تعمل الدولة على حماية سكانها ضد أي هجوم مسلح خارجي، وضمان السلام الداخلي والرفاه المادي لمواطنيها عبر النضال ضد العنف والجريمة وضمان الالتزام بالقوانين التي تم إنشاؤها للأفراد والمجتمعات.(7)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

أما من منطلق مفهوم "التحرر من الحاجة" فهي تعمل على كفالة العدالة الاجتماعية الأساسية والتي يتم مأسستها عبر تبينها نموذج معين للتنمية، ونظام لإعادة التوزيع، ووضع معايير تضمن من خلالها رفاهية الأفراد مثل معايير العمالة والبيئة.(8)

وبهذا لا يجب أن تنسحب الدولة من التزاماتها في توفير الأمن التقليدي، ومحاولة منع التهديدات وحماية الأفراد منها وهو ما يشمل ويعزز شرعية سلطة الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقوة الدولة تكمن في استجابتها لأفرادها واحتياجاتهم.

ومن مخرجات النقاش حول مسؤوليات الدول تجاه الأمن الإنساني إعادة النظر في الطبيعة المزدوجة لسيادة الدولة فإلى جانب كونها فاعلا مستقلا يمارس سلطة عليا على حدوده، فهي في نفس الوقت مسؤولة عن حماية ورفاه أفرادها، بحيث تحولت السيادة إلى مسؤولية ليس فقط اتجاه المعتدين الخارجيين ولكن اتجاه المطالب الداخلية واستجابتها للأفراد.وهو ما يضفي معنا لوجود الدولة وشرعيتها الأخلاقية .(9)

ومن هذا المنطلق يعد بناء الدولة من منظور الأمن الإنساني ليس غاية في حد ذاتها، فالمؤسسات الحكومية أو القضائية لن تخدم بمفردها الغرض من وجودها، وهو ما يعزز حاجة الأفراد إلى التوافق مع روح هذه المؤسسات وإعطائها معنى من خلال المشاركة والدعم .

2-2- أنماط الدول:

في الإجابة عن نوع الدولة التي يمكن أن تتمسك بمسؤولياتها في حماية الأمن الإنساني، تبرز إشكالية قدرة الدول كفاعل رئيسي على الوفاء بالتزاماتها ومسؤولياتها، وبدلا من أن تكون الدولة حامية للأمن الإنساني تتحول هذه الأخيرة إلى مصدر لتهديد أمن أفرادها.إلى جانب التأثيرات السلبية لضعف قدراتها المؤسساتية، ومواردها، وانهيار نظامها.بحيث يمكن التمييز بين:

- **الدول القوية:** تملك هذه الأخيرة القدرة على حماية الأمن الإنساني، عبر ضمانات التحرر من الخوف والحاجة وحماية كرامة الأفراد ضد انتهاكات حقوق الإنسان، بسبب مزيج القدرة والإرادة، المعرفة أكثر مما تملكه الفواعل الأخرى فهي ترتكز على إدارة، ومؤسسات قانونية اقتصادية وسياسية وأجندة تنموية مركزة.(10)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

•**الدول الفاشلة (الضعيفة)**: تتميز الدولة الفاشلة بنقص الإمكانيات، فهي تعمل على تآكل الثقة بين الحكومة والمواطنين بالنظر لعدم قدرتها على الأداء، وتكون بالتالي نتيجة فشلها في أداء وظائفها فتح الطريق أمام الفوضى والانتهاكات، وجعل الأفراد يتعرضون لأنماط جديدة من المخاطر وانعدام الأمان، وبالتالي انتشار المجموعات شبه العسكرية وارتفاع معدلات الجريمة والفساد.

فعندما لا تكون الدولة قادرة على إتمام مسؤولياتها السيادية لأفرادها فهي غالبا ما تفتح المجال أمام إمكانية انتهاك حقوق الأفراد، وبهذا يكون أسوء شكل من الدول الضعيفة تلك التي تكون غير قادرة على ضمان وظائفها الأساسية لسكانها إلى جانب استخدام قواتها المتبقية وبنيتها التحتية لتهديد سكانها.(11)

فعلى ضوء مقاربة الأمن الإنساني الدولة الضعيفة تملك مؤسسات غير فعالة فلا يمكنها تنفيذ أو تطبيق القانون، وهي غير قادرة على صياغة وتنفيذ سياسات التنمية، وتزويد المواطنين بالخدمات العامة الضرورية، فهي تملك مؤشرات كبيرة لفشلها في عملية الضبط الاجتماعي.

3- الانكشاف الأمني في منطقة الساحل: هشاشة الدولة وتعاظم الأزمات الإنسانية

يشكل الساحل المنطقة الفاصلة بين شمال إفريقيا وإفريقيا ما وراء الصحراء، كامتداد إقليمي بين البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، شاملا بذلك كل من: السودان، النيجر، التشاد، مالي، وموريتانيا، والسنغال، وغالبا ما يتم لحسابات جيو اقتصادية توسيعها لتشمل: بوركينافاسو، نيجيريا، جزر الرأس الأخضر، إلى جانب كونه معبر تجاري تاريخي تقليدي بين منطقة غرب أفريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى.(12)

وإلى جانب الاهتمام بمنطقة الساحل الإفريقي كإحدى الفضاءات الجيوسياسية التي تعكس أبعادا جديدة للتنافس الاستراتيجي بين حسابات ومصالح الأطراف والقوى الخارجية، تظهر هذه الأخيرة من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللا أمن وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، حيث أصبحت المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد، بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي، والاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية وتفكك مجتمعي وهو ما يكرس نموذج الدولة الفاشلة أمنيا ومجتمعيا، ويطرح مزيدا من التساؤلات حول إمكانية تجاوز الدولة كشرط لتحقيق الأمن الإنساني والتقليص من حدة الأزمات الإنسانية فيها، بالنظر إلى حجم، طاقة، وقدرة دول المنطقة على الصمود والتعاطي المنفرد مع مختلف التهديدات الأمنية

وفي ظل مزيج معقد من الأسباب والتحديات يمكن تحديد العوامل التي تقف خلف تشابك وتعقد المعضلة الأمنية في منطقة الساحل فيما يلي:

1- **الإرهاصات التاريخية:** على غرار الكثير من الدول الإفريقية فإن ما يميز دول منطقة الساحل الإفريقي تجربتها الاستعمارية وانعكاسات سياسة "فرق تسد" التاريخية، فعندما استقلت هذه الدول خرج الكثير منها باقتصاد مدمر، وعدم انتظام الحدود، والعداء العرقي .وبالتالي افتقرت الكثير من هذه الدول القدرة على التحكم في الولاء والحفاظ على سيادتها، وهو ما انعكس في قدرتها على حماية مواطنيها من أعمال العنف، أو توفير الخدمات العامة الضرورية مثل الرعاية الاجتماعية، التوظيف، البنية الاجتماعية التحتية .[13]

2- **إشكالية بناء الدولة:** اعتبر العديد من الباحثين أن الدولة الحديثة في إفريقيا بصفة عامة لم تظهر إلا كنسخة افريقية للنظام الاستعماري الغربي من حيث تسلط النظام، ذلك أن سيطرة نخبة معينة على الحكم وعدم الفصل بين الحكم والدولة أدى إلى دكتاتورية السلطة السياسية وانتشار الفساد واحتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية ولاسيما سياسة القمع، حيث تحولت الدولة إلى دولة سلطوية مبنية على شخصية السلطة.كل هذا أدى إلى أن تتعرض الدولة الحديثة للعديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، وتراجع قدرتها على السيطرة على العديد من الأقاليم بسبب الصراعات الداخلية ذات الطابع الاثني والقبلي والجهوي، وتنامي مشكلة الهويات العرقية والإقليمية والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء.[14]

فقد أسس المستعمر دول الساحل ضمن حدود سياسية وإدارية مصطنعة قطَعت أوصال المجتمعات والثقافات واللغات في إطار إستراتيجية موحدة في عموم الشريط من موريتانيا إلى السودان مخلفا في كل بلد من بلدان المنطقة أزمة بناء دولة متماسكة

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

الأطراف ومنسجمة الجنوب والشمال. لذا، أضحت مسألة الهوية، ووجود تجمعات سكانية افريقية غير متجانسة عرقيا وثقافيا من أكبر المعضلات التي تواجه "المشروع الوطني" في الساحل حيث لا تزال كل دولة فيه تعاني أزمة تكامل وعجز في التعامل مع التنوع العرقي والتعدد الثقافي.(15)

3- تنامي مؤشرات فشل الدولة: يتمظهر فشل الدولة القومية عندما تفتقر هياكل الدولة إلى الإدارة والقدرة السياسية اللازمة للحد من الفقر وتحقيق التنمية وحماية أمن سكانها وحقوقهم الإنسانية، وتتعاظم مؤشرات فشلها في المرحلة التي يصل فيها العنف إلى درجة خطيرة من الصراعات العسكرية الداخلية ويتدهور مستوى المعيشة وتضعف الدولة المركزية وكل المرافق التابعة لها.(16)

ونظرا لتعقد البيئة الأمنية والانفلات الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، تعاني دوله من أزمة بناء الدولة؛ فأغلبها تصنف ضمن الدول الفاشلة، كما أنها تتميز بالفساد وسوء استخدام السلطة؛ وغياب مبادئ الحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، كلها مؤشرات جعلت دول المنطقة بيئة خصبة لتكوين الجماعات الإرهابية والمسلحة؛ والتي من بينها تنظيم القاعدة، إضافة إلى جماعة بوكو حرام في نيجيريا، بحيث تعد الصراعات الاثنية والعرقية والقبلية بين مختلف تلوينات المجتمع أساس الحروب الأهلية داخل الدولة فلا توجد دولة فاشلة إلا وتضم حالة من التنافر بين مختلف مجتمعاتها المحلية، كما يعتبر العامل الجغرافي هو الآخر مهما في تحديد مدى فشل الدولة انطلاقا من تحديد مدى سيطرتها الجغرافية على الدولة القومية.(17)

4- تنامي معدلات العنف الإجرامي: مع ضعف السلطة المركزية وفشل الدولة القومية يصبح القانون شبه غائب وهو ما يجعل العصابات الإجرامية تسيطر على شوارع المدن وتنتشر تجارة السلاح والمخدرات، وتصبح قوات الشرطة في حالة من العجز والشلل.

وقد لعبت شساعة مساحة دول الساحل دورا في جعل أنظمتها الأمنية عاجزة عن مراقبة حدودها، فأصبحت بذلك سهلة الاختراقات من قبل الجماعات الإرهابية، وجماعات تهريب المخدرات وتجارة الأسلحة.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

إلى جانب تزايد معدلات التسلح العسكري في منطقة الساحل، خاصة في ظل حالة الانفلات الأمني التي رافقت التدخل في ليبيا، مما حول المنطقة إلى مصدر ومستورد للجماعات الإرهابية المسلحة.(18)

5- الكوارث الطبيعية وانتشار الأمراض المعدية: تشهد دول المنطقة عجزا في اتخاذ سياسة بيئية لحماية الطبيعة ومواطنيها من التلوث والأخطار البيئية، مثل موجات الجفاف التي أدت إلى تدفق السكان من الأرياف إلى المدن، إلى جانب ارتفاع عدد الأفراد الذين يموتون بسبب الأمراض المعدية وتدني مستويات الرعاية الصحية. والجدول التالي يقدم الأمراض الأكثر انتشارا وتهديدا لحياة الأفراد في منطقة الساحل:

المرض	السبب	أهم المناطق المتأثرة	الوفيات السنوية
الأمراض التنفسية	الأنفلونزا وفيروس الالتهاب الرئوي عن طريق السعال والعطس	عالمي لكنه قاتل في البلدان المتخلفة(الساحل وجنوب الصحراء)	3.9 مليون
الايدز	فيروس ينتقل عن طريق سوائل الجسم	عالمي لكنه أكثر انتشارا في إفريقيا/الساحل وجنوب الصحراء	2.9 مليون
الاسهال	العديد من الأمراض التي تحملها الفيروسات التي تنتقل عن طريق المياه والبكتيريا والطفيليات (الكوليرا)	الهند/الصين /إفريقيا، الساحل وجنوب الصحراء	2.1 مليون
السل	العدوى البكتيرية المنقولة عن طريق السعال والعطس/الطفيليات المنقولة عن طريق البعوض	البلدان الأقل تطورا جنوب شرق آسيا/إفريقيا /الساحل وجنوب الصحراء	1.7 مليون
الحصبة	فيروس يستهدف الأطفال	عالمي	0.8 مليون
التهاب الكبد الوبائي	فيروس ينتقل عبر الدم	عالمي خاصة إفريقيا وجنوب الصحراء	0.6 مليون
الكزاز	عدوى بكتيرية تصيب الأطفال والأمهات عند الولادة	البلدان الأقل تطورا إفريقيا/آسيا/جنوب الصحراء	0.3 مليون
السعال	عدوى بكتيرية عن طريق السعال	إفريقيا	0.3 مليون

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

المرض	السبب	أهم المناطق المتأثرة	الوفيات السنوية
الديكي			
التهاب السحايا	عدوى بكتيرية	قاتل في إفريقيا/الساحل وجنوب الصحراء	0.2 مليون

المصدر:

Peter Hough, Understanding Global Security, (London : Routledge.2004), p. 155

4- الأمن الإنساني وإعادة توزيع الأدوار: من مسؤولية الدولة إلى جدوى إشراك الفواعل غير الدولاتية

ترجع أهمية إشراك الفواعل غير الدولاتية في عملية صيانة الأمن الإنساني بالنظر إلى طبيعة الدور المزدوج لقطاع الأمن الوطني باعتباره مانح ومهدد للأمن الإنساني على حد سواء، فوجود مؤسسات أمنية فاسدة غير خاضعة للمساءلة يزيد من احتمالات اللا أمن أو انعدام الأمن الإنساني وبخاصة في حالات الدول المنهارة أو الفاشلة التي أصبحت تعتبر كتهديد محتمل للسلم، فبالنسبة لمضامين الأمن الإنساني المختلفة الجيش والشرطة لا يمكن اعتبارهما المانحان الوحيدان للأمن فالمنظمات الإنسانية، حركات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية يمكن أن تعتبر فواعل أمنية مهمة إن لم تكن متساوية الأهمية خاصة في حالات الأزمات الإنسانية.(19)

ففي دراسة ما أسمته ماري كالدور Mary Kaldorبالشبكات الأفقية العالمية العابرة للحدود horizontal transnational global networks أكدت أنه وإلى جانب ضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية international politcs بنموذج السياسة العالمية" world politcs"كاستجابة لإفرازات نهاية الحرب الباردة وما حملته من تغيرات سريعة الوتيرة، يجب كذلك تجاوز النقاشات التقليدية حول إمكانية اعتبار الفواعل غير الدولاتية فواعل مهمة وتركيز التحليل حول الكيفية التي تصبح بها هذه الأخيرة مهمة، ومعرفة طبيعة الظروف والمعايير التي تدعمها وتعزز الأدوار المنوطة بها، وذلك كجزء ضروري من أي حل أمني شامل يحاول الجمع بين النشاطات الرسمية وغير الرسمية .(20)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

وقد أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 من خلال تحليله لتهديدات السلام الدولي في سياق سلسلة من التحديات العابرة للحدود، وعلى رأسها النمو السكاني المتزايد، تفاوت الفرص الاقتصادية، التدهور البيئي، فيروس نقص المناعة البشرية المخدرات، الإرهاب، المتاجرة بالبشر والأسلحة الصغيرة واللا إنسانية مثل الألغام المضادة للأفراد أن العالم يحتاج إلى إطار جديد من التعاون الدولي للتعاطي مع هذا النوع من التهديدات العالمية تعمقت الحاجة إليه بسبب:

- تزايد الوعي بتنوع طبيعة المخاطر والاضطرابات السلبية التي تواجه المجتمعات الإنسانية، ففي حين افترض المنظور التقليدي لأمن الدولة بأن المخاطر الدولية تأتي من الدول الأخرى في شكل تهديدات عسكرية، وبهدف التوسع الإقليمي، أخذت أعنف النزاعات في وقتنا الحالي شكل الحروب الأهلية أو الإرهاب الذي تقوم به فواعل غير رسمية، وبالإضافة إلى العنف المباشر أصبحت المجتمعات الإنسانية تواجه انتشار أوبئة خطيرة مثل فيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات، الجفاف والزلازل وتقلبات السوق المفاجئة والأزمات الاقتصادية .
- فجائية نشوء المخاطر السلبية مثل الكوارث الطبيعية والاضطرابات الداخلية والإقليمية استلزم ظهور منظور أمني جديد يؤكد حاجة المجتمعات الإنسانية إلى تطوير منطق التعاون في معالجة المخاطر ووضع نظم للإنذار المبكر .
- محدودية الدور الذي تلعبه الدولة في التعامل مع هذه التهديدات المتنوعة والمعقدة، مقابل تعزيز أهمية الدور الذي تقدمه المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.[21]

وعلى هذا الأساس من البديهي أن الطبيعة الانتقالية للتهديدات الأمنية الجديدة، تجعل من الضروري معالجتها بأسلوب انتقالي مماثل، من خلال وضع أهداف وجهود مشتركة تدرج شبكة متعددة الأطراف، تمتد من الدولة إلى الكيانات الفوق وطنية كالمنظمات الدولية الحكومية وغير حكومية، وعلى مستويات متعددة: المحلية الوطنية الإقليمية والعالمية.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

4-1- تعزيز منطق التعاون: تكامل الأدوار

إن جهود ومساعي تحرير الإنسان من الحاجة والخوف كضرورة للاستقرار الوطني والإقليمي والدولي بتحدياتها المختلفة يجعل من تكريس منطق التعاون بين الدولة والفواعل غير الدولاتية، وتحقيق استجابات متكاملة المنطق الأكثر فعالية، فالعمل في إطار شراكة يسمح بتعبئة متعددة المستويات لعملية صيانة الأمن الإنساني، وبتطوير أجندة متعددة القطاعات، تعمل على صياغة إستراتيجية مشتركة لمواجهة مصادر تهديد الأمن الإنساني بمنعها أو على الأقل التقليص من حدتها في إطار عملي يمُكن لحلول شاملة ومتكاملة في مجالات حقوق الإنسان، التنمية والأمن على نحو مشترك.(22)

من جهة أخرى فإن اتصال الدولة بالمجتمع أو انفصالها أصبح يعد أحد المعايير التي تستخدم في الحكم على قوة أو ضعف الدولة.وقد اتضح ذلك في دراسة Joel Migdal من خلال إحلال منظور الدولة في المجتمع state-in-soceity بدلا من المنظور القديم الدولة مقابل المجتمع state versus soceity.وقد استخدم الدارسون في هذا الصدد تعبير "التوليفات"، أو تضافر الجهودsynergy، أو الإنتاج المشتركco-production لوصف كيف يؤدي التفاعل مع والارتباط بالفواعل غير الدولاتية إلى تقوية مؤسسات الدولة من جهة وتحقيق فعاليتها في خلق بيئة ملائمة لازدهار ونمو الفواعل غير الدولاتية من جهة أخرى.

أي أن تنمية البيئة الاجتماعية للفواعل غير الدولاتية مثل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والتي تستطيع ربط المطالب الاجتماعية بقوة الدولة قد يترتب عليها دعم القدرة المؤسسية للدولة في التعرف على وإدراك أهدافها، والترويج لأهداف وأغراض اجتماعية أكثر.فالتفاعل بين الدولة والقوى الاجتماعية الموجودة فيها، قد ينتج عنه توليد قوة للطرفين، على عكس ما كان يقال أن العلاقة بين الاثنين هي علاقة صفرية، ينتج عنها خسارة تامة لأحد الطرفين، وكسب كامل للطرف الآخر.بل وقد يصل الأمر إلى وجود تحالف بين الدولة وأحد هذه القوى في مواجهة القوى الاجتماعية الأخرى.(23)

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

خاتمة:

حاول هذا المقال تسليط الضوء على تهديدات الأمن الإنساني والتحديات التي فرضها نموذج الدولة الفاشلة في منطقة الساحل والتي عمقت مظاهر الضعف الإنساني أو الانكشاف الأمني، وهو ما فتح المجال أمام إمكانية تعزيز منطق التعاون وتطوير استجابات متكاملة بين مختلف الفواعل، من خلال التمكين لدور الدولة وتوجيه مسؤولياتها وإشراك الفواعل غير الدولاتية بالنظر إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها وتأهلها للعب دور كبير في صيانة الأمن الإنساني واستدامة مضامينه المختلفة .

بحيث تعكس إدارة الأزمات الإنسانية في الساحل ضرورة الحفاظ ودعم دور الدولة في الموازنة بين أولوياتها في صيانة أمنها الإقليمي ضد التهديدات التقليدية وضمان أمن وسلامة أفرادها وتطوير جهود عملية لحل ومواجهة المشاكل الناتجة عن الأنماط المختلفة للتهديدات الأمنية الجديدة، لكنها في نفس الوقت تبقى عاجزة بمفردها عن مواجهة كل هذه التحديات وبحاجة إلى التحرك الديناميكي الذي توفره الفواعل غير الدولاتية مثل المنظمات غير الحكومية.

الهوامش:

(1) Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy.'Human Security: Concepts and Implications' (1st ed.UK: Routledge,2007),p72.

(2) على غرار إسهامات الثورة النظرية التي قادها 'أمارتيا سين'(Amartya Sen) في إعادة فتح الاقتصاد على الأخلاق ووضع القيم في قلب العلوم الاجتماعية، كانت المبادرة العملية للباكستاني محبوب الحق(Mahbub Ul Haq) وبشكل كبير الأساس لمقاربة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية الإنسانية، والتي اقترح فيها أن الغرض من جميع السياسات العامة هو زيادة الخيارات المتاحة للأفراد.

(3) Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.84

(4) مصطفى بخوش، التحول في مفهوم الأمن وانعكاساته على الترتيبات الأمنية في المتوسط، العالم الاستراتيجي، العدد، 3- ماي 2008، ص10 .

(5) عبد النور بن عنتر، "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي"(الجزائر، المكتبة العصرية للنشر، 2005)، ص29.

(6) P. H. Liotta, Boomerang Effect: The Convergence of National and Human Security, Security Dialogue vol. 33, no. 4, December 2002,p475.

(7) Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.170.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368

(8) Ibid, p. 171.

(9) أسامة المجذوب، المتغيرات الدولية ومستقبل مفهوم السيادة الدولية، السياسة الدولية، العدد109، جويلية 1992، ص3

(10)- Yoichi Mine,"Downside Risks and Human Security", in Giorgio Shani and Makoto Sato (eds.) Protecting Human Security in a Post 9/11 World: Critical and Global Insights (New York: Palgrave Macmillan,2007), p70.

(11)- Ibid, p. 71.

(12)- جميلة علاق، إستراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد 19 (2014)، ص1.

(13)- عصام عبد الشافي، معضلة الأمن في منطقة الساحل والصحراء: الأسباب والمواجهة، تم تصفح الموقع يوم2016/05/01

http://kenanaonline.com/users/ForeignPolicy/posts/582442

(14)- الحافظ النويني، أزمة الدولة ما بعد الاستعمار في إفريقيا: حالة الدولة الفاشلة (نموذج مالي)، مجلة المستقبل العربي، ص58

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_422alhafaz_alnwiny.pdf

(15)- عصام عبد الشافعي، المرجع نفسه.

(16)- Shahrbanou Tajbakhsh and Anuradha M.Chenoy, op.cit., p.170.

(17)- التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. الكتاب السنوي 2003، تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. ترجمة: فادي حمود وآخرون(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، جانفي2004)، ص 69.

(18)- الحافظ النويني، المرجع نفسه، ص64.

(19)-- Sarah Michael, The Role of NGOs in Human Security, (Working Paper #12, November 2002),(The Hauser Center for Nonprofit Organizations and The Kennedy School of Government Harvard University) ,pp.7,8 (accessed 9/11/2010).
http://zunia.org/uploads/media/knowledge/NGOs_human_security.pdf.

(20)- Salamon Anheier,'Social Origins of Civil Society: Explaining the Nonprofit Sector Cross- Nationally' Working Papers of the Johns Hopkins Comparative Nonprofit Sector Project, 1996.

(21)- Kerstin Martens,"NGOs and the United Nations Institutionalization, Professionalization and Adaptation" (New York: Palgrave Macmillan, 2005), p4.

(22)- Sarah Michael, op.cit., p.27

(23)- Joel Migdal and Atul Kohli,'State Power and Social Forces Domination and Transformation in Third World', (accessed12/01/2016)
http://media.library.ku.edu.tr/reserve/resspring12/cshs506_DBarlas/week3.pdf.

ISSN: 2352-975X– http://elbahith.univ-batna.dz – EISSN: 2588-2368